ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

# توثيق الإمام النسائي للمجاهيل ـ دراسة نقدية استقرائية لموقف الحافظ ابن حجر في التقريب في ضوء كتب الجرح والتعديل

أكرم المنشي عثمان*
عضو هيئة تدريس بالهيئة الليبية للبحث العلمي/فرع بنغازي/ ليبيا
akrmelmnshe1986@gmail.com
0009-0001-1169-0356

تاريخ الارسال2026/6/29م تاريخ القبول 2026/8/13م

**Al-Nasa'i's Authentication of Unknown Narrators (Al-Majahil): An Inductive Critical Study of Al-Hafiz Ibn Hajar's Stance in "Taqrib Al-Tahdhib" in Light of Al-Jarh wa Al-Ta'dil Books.**

**Prepared by the Researchers:**
AKRAM ELMNSHE OTHMAN
Faculty Member at the Libyan Authority for Scientific Research, Benghazi Branch, Libya

**Abstract:**
This research examines Imam Al-Nasa'i's methodology in authenticating certain unknown or veiled narrators and Al-Hafiz Ibn Hajar's stance in "Taqrib Al-Tahdhib," utilizing an inductive, analytical, and comparative approach. It confirms that Al-Nasa'i possessed a recognized independent methodology for authenticating specific narrators, while Ibn Hajar demonstrated acute critical awareness by carefully attributing such unique authentications rather than giving unconditional approval. Furthermore, the study demonstrates that Al-Nasa'i's singular authentication serves as a strong presumption for acceptance when supported by the practical extraction of the Imams of the Sahih collections or when concerning his direct shaykhs, revealing a nuanced framework for evaluating lesser-known narrators.

Keywords : (Imam Al-Nasa'i, Al-Hafiz Ibn Hajar, Taqrib Al-Tahdhib, Al-Jarh wa Al-Ta'dil, Authentication of Unknown Narrators, Inductive Critical Study).


حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

**الملخـــــــص:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة مسلك الإمام النسائي -رحمه الله- في توثيق بعض الرواة الذين عدَّهم غيره من المجاهيل أو المستورين، وموقف الحافظ ابن حجر العسقلاني من ذلك في كتابه "تقريب التهذيب". واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن عبر تتبع تراجم الرواة الذين انفرد الإمام النسائي بتوثيقهم، وعرضها على أمهات كتب الجرح والتعديل وكتب العلل والسنن، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج أبرزها: صحة القاعدة القائلة بأن للنسائي مسلكاً اجتهادياً معتبراً في توثيق بعض الرواة إذا استقامت مروياتهم، وتفطن الحافظ ابن حجر لهذه النكتة النقدية؛ حيث لم يُطلق التوثيق المطلق على من انفرد النسائي بتوثيقه واختلف فيه، بل كان يحتاط بنسبته إليه. كما بين البحث أن توثيق النسائي الانفرادي يُعد قرينة قوية للقبول إذا عضده صنيع أئمة الصحاح بالتصحيح والإخراج العملي.

الكلمات المفتاحية: (الإمام النسائي، الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب، الجرح والتعديل، توثيق المجاهيل، دراسة نقدية استقرائية).

**المقدمـــــــة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم الجرح والتعديل يعد الحصن الحصين لصيانة السنة النبوية المطهرة وتمييز صحيحها من سقيمها، وقد بذل أئمة الإسلام جهوداً جبارة في ضبط أحوال الرواة ومعرفة درجاتهم. ومن دقة هذا العلم وعمقه، تبرز مسألة "اصطلاحات الأئمة ومسالكهم النقدية"، ولا سيما صنيع الإمام النسائي -رحمه الله- في توثيق بعض الرواة الذين عدَّهم غيره من المجاهيل أو المستورين، أو ممن لم يوثقهم سواه.

ولقد تنبّه المحققون لهذا المسلك، وفي مقدمتهم الإمام عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني -رحمه الله-حيث قرر هذه النكتة النقدية بقوله: "وهانئ بن هانئ لم يرو عنه إلا أبو إسحاق وحده. قال ابن المدينى: "مجهول". وقال النسائي: "ليس به بأس". ومن عادة النسائي توثيق بعض المجاهيل، كما شرحته في الأمر الثامن من القاعدة السادسة من قسم القواعد"[1].

ويقصد المعلمي بالأمر الثامن من القاعدة السادسة التي سماها بكيفية البحث عن أحوال الرواة: أنه ينبغي أن يُبْحَث عن معرفة الجارح أو المعدِّل بمن جرَّحه أو عدَّله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستُهم له وتمكَّنت معرفتُهم به، بل قد يتكلم أحدُهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلسًا واحدًا أو حديثًا واحدًا،

وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيءٌ من حديثه، وفيمن كان قبله بمدّة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك.... وابنُ معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثّقون مَن كان من التابعين أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلّا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد. ... [2].

ولما كان كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني هو العمدة المختصرة الجامعة أحكام الرجال، فإن تتبع صنيعه عند نقل توثيق النسائي للرواة -لا سيما من لم يُوجد له كلام لغيره إلا النسائي، أو وُجد من ضعفه ولم يوثقه سواه-ومقارنة ذلك بكتب الجرح والتعديل المتقدمة يفتح الباب واسعاً لتحرير هذه القاعدة ومعرفة مدى اعتماد الحافظ ابن حجر عليها.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تدور إشكالية البحث حول مدى دقة القاعدة القائلة بأن الإمام النسائي يتساهل أحياناً في توثيق بعض المجاهيل، وكيف تعامل الحافظ ابن حجر مع هذه التراجم في "التقريب" حين ينفرد النسائي بالتوثيق، ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

ما حقيقة صنيع الإمام النسائي في توثيق الرواة الذين لم يُوجد لهم كلام لغيره إلا النسائي، أو وُجد من ضعفه ولم يوثقه سواه؟

ما مدى صحة القاعدة القائلة بأن للنسائي مسلكاً خاصاً في توثيق المجاهيل؟

هل تفطن الحافظ ابن حجر لهذه النكتة النقدية، وما مدى اعتماده على توثيق النسائي لمن انفرد بتوثيقهم من الرواة في "تقريب التهذيب"؟

أهداف البحث:

1- إبراز منهج الإمام النسائي في التوثيق، ومنهج الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب".

2- جمع النصوص والأمثلة التي انفرد فيها الإمام النسائي بتوثيق رواة لم يوثقهم غيره أو وُجد فيهم الجرح، وتتبع صنيع الحافظ ابن حجر فيها داخل "التقريب".

3- عرض هذه التراجم على أمهات كتب الجرح والتعديل للتحقق من صحة نسبة هذه القاعدة، ومعرفة مدى اعتماد ابن حجر على النسائي في توثيق من انفرد بهم

أهمية البحث:

1- تنبع أهمية البحث من معالجة قاعدة نقدية دقيقة تتعلق بمنهج الإمام النسائي في التوثيق وموقف الحافظ ابن حجر منها في "التقريب"، مما يسهم في جلاء الأحكام على الرواة المختلف فيهم بين الجهالة والتوثيق.

2- بيان كيفية تعامل الحافظ ابن حجر مع توثيق النسائي للمجاهيل والمسترين، وهل غفل عن هذه النكتة أم تفطن لها وصاغ بناءً عليها أحكامه الاصطلاحية.

3- تسليط الضوء على نماذج تطبيقية حية لمجموعة من الرواة موزعين على مختلف الطبقات، مما يعين طلاب علم الحديث على فهم دلالات اصطلاحات "التقريب" في مواضع الانفراد.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وذلك وفق الخطوات الآتية: الاستقراء بتتبع نصوص "تقريب التهذيب" وتراجم الرواة الذين انفرد النسائي بتوثيقهم حيث قال ابن حجر: وثقه النسائي. وعرض هذه النماذج التي لم يُوجد لغير النسائي كلام فيها أو وُجد من ضعفه على أمهات كتب الجرح والتعديل، وتحليل صنيع الحافظ ابن حجر في صياغة أحكامه عليهم. والخروج بنتائج علمية دقيقة حول مدى صحة القاعدة، ومدى اعتماد ابن حجر الفعلي على توثيق النسائي الانفرادي.

حدود البحث

دراسة مسلك الإمام النسائي في توثيق المجاهيل ممن انفرد بتوثيقهم أو اختلف فيهم، وموقف الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب "تقريب التهذيب" من خلال النماذج المستقرأة، وعرضها على أمهات كتب الجرح والتعديل.

خطة البحث

يتكون البحث -إضافة إلى المقدمة والخاتمة-من مبحثين رئيسيين، على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالإمامين الجليلين وبكتاب "تقريب التهذيب"

أولا-ترجمة الإمام النسائي ، وثانيا-منهج النسائي في الرجال ، وثالثا: ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ورابعا-منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه التقريب.

المبحث الثاني: الدراسة النقدية التطبيقية لتراجم الرواة الذين انفرَد النسائي بتوثيقهم وموقف ابن حجر منها الخاتمة ، وتتضمن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، والإجابة عن التساؤلات المطروحة، والتوصيات العلمية.

## المبحث الأول ـ التعريف بالإمامين الجليلين وبكتاب "تقريب التهذيب"

أولا-ترجمة الإمام النسائـــــي:

1. الاسم والنسب والمولد:

هو الإمام الحافظ، الثَّبَت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، المجتهد، عَلَمُ الأعلام، أبو عبد الرَّحمن أحمدُ بنُ شُعيب بن عليّ بن سِنان بن بَحْرٍ بن دينار، النسائي، الخراساني[3]. والنَّسَائيّ؛ نسبة لمدينة بخُراسان، يقال لها: نَسَا[4].ويُنسب إليها أيضًا: نَسَوِي[5]. وُلِد بنسا في سنة 215 ه[6].

2. رحلته في طلب العلم:

ارتحل الرحلة الواسعة وسافر إلى البلاد الشاسعة طلبًا لعلو الإسناد، فطاف البلاد وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة[7]، وطلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومئتين، فأقام عنده ببغلان سنةً فأكثر عنه، ثم استوطن مصر[8]

3. شيوخه: بخرسان: قتيبة بن سعيد (ت: 240هـ)، وعلي بن حُجْر (ت: 244هـ). وبنيسابور: إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه (ت: 238هـ). وبالبصرة: محمد بن المُثَنَّى (ت: 252هـ)، ومحمد بن بَشَّار بُنْدَار (ت: 252هـ). وبمصر: يونس بن عبد الأعلى (ت: 264ه). وبالكوفة: أبو كريب محمد بن العلاء (ت: 248هـ)، وهَنَّاد بن السَّرِي (ت: 243ه). وببغداد: أحمد بن منيع (ت: 244هـ). وبالحجاز: محمد بن زُنْبُور (ت: 250ه). وبدمشق: هشام بن عَمَّار (ت: 245هـ)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم (ت: 245هـ). ومن شيوخه أيضاً: أبو حاتم الرازي (ت: 277هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت: 264هـ)، ومحمد بن يحيى الذهلي (ت: 258هـ)، ويعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي (ت: 252هـ).[9]

4. تلاميذه: أبو جعفر الطحاوي (ت: 321ه)، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (الإمام النحوي المشهور) (ت: 338ه)، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (المحدث) (ت: 360هـ)، ومحمد بن موسى المأموني (صاحبه وراوي أخباره)[10]، وأبو بكر بن أحمد بن محمد بن السُّنِّي (المحدث المعروف، وراوي السنن الصغرى عنه) (ت: 364ه)، وأبو القاسم حمزة بن محمد الكناني الحافظ (ت: 357ه)، وأبو علي حسن بن الخضر الأسيوطي، وأبو الحسن بن حَيويه النيسابوري (ت: 357ه)[11]، وأبو بكر محمد بن جعفر بن الإمام الدمياطي (ت: 395ه)[12]

5. ثناء العلماء عليه

قال عنه ابن عساكر (ت: 571هـ ): "أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين"[13]، وقال الحاكم (ت: 405هـ ): "كان النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعرفهم بالرجال"[14]. وقال الدارقطني (ت: 385هـ ): "وكان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال"، و"أبو عبدالرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره"[15]. وقال الذهبي (ت: 748هـ ): "الإمام، الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث... وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف"[16]، وقال أيضًا: "ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة"[17] ، وقال ابن كثير (ت: 774هـ): "وهو صاحب السنن، الإمام في عصره والمقدم على أضرابه وأشكاله وفضلاء دهره"[18]

6. محنته ووفاته:

امتحن بدمشق لما أنكروا عليه تأليف كتاب "الخصائص" لعلي رضي الله عنه وأهل البيت واشتباه الأمر عليهم في شأنه، فضربوه وآذوه، فطلب إخراجه إلى مكة أو الرملة وهو عليل[19]، وتوفي بفلسطين (بالرملة، وقيل: بمكة شهيداً إثر المحنة) في يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة 303 ه، ودفن ببيت المقدس[20].

ثانيا-منهج النسائي في الرجال:

يُعدّ الإمام أبو عبد الرحمن النسائي أحد أعمدة علم الحديث النبوي الشريف، وقد حظي منهجه في نقد الرواة والرجال بعناية فائقة واهتمام بالغ من أئمة الشأن. وقد قيل أنه تميز الإمام بشدة تحريه ودقته البالغة في اختيار الرواة، حتى نقل الحافظ ابن طاهر قوله: "سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني، إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم"[21] ويدل على شدة تحري النسائي قال الحافظ أبو طالب أحمدُ بنُ نَصْر شيخُ الدَّارقطني: مَنْ يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟! كان عنده حديثُ ابن لَهِيعةَ ترجمةً ترجمةً، فما حَدَّثَ عنه بشيء. قال الحافظ ابن حجر: وكان عنده عاليًا عن قتيبة، عنه، ولم يُحَدِّثْ به؛ لا في السنن ولا في غيرها[22].

وفي المقابل، نبه المحققون من أهل العلم إلى أن إطلاق القول بأن شرط النسائي أشد مطلقًا من شرط مسلم فيه نظر ومخالفة للواقع النقدي؛ فقد رد الحافظ ابن كثير على من أطلق ذلك بقوله: "وإن له شرطا في الرجال أشدّ من شرط مسلم غير مسلّم؛ فإن فيه

رجالا مجهولين: إما عينا، وإما حالا، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة، كما نبهنا عليه في الأحكام الكبير"[23]

وفي بيان حقيقة منهجه في الرواية عن الرواة، روي عن محمد بن سعد البارودي بمصر أنه قال: "كان من مذهب أبي عبد الله النسائي أن يُخرج عن كل من لم يُجمع على تركه"[24]، وقد تعقب الحافظ العراقي هذا القول فقال: "وهذا مذهب متسع"[25]. إلا أن الحافظ ابن حجر حرر المسألة بدقة موضحًا أن مذهبه ليس بهذا الاتساع المطلق، فقال: "إن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين"[26]

وقد قسّم الحافظ ابن طاهر المقدسي كتاب أبي داود والنسائي إلى ثلاثة أقسام تبيّن طبيعة الرواة والأحاديث فيهما؛ فقال: "القسم الأول: الصحيح المخرَّج في الصحيحين.
القسم الثاني: صحيح على شرطهما، حكى أبو عبد الله ابن منده أن شروط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يُجْمَعُ على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، بل طريقه طريق ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح؛ لما بيّن أنهما تركا كثيرًا من الصحيح الذي حفظاه.
القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأورداها وبيّنا سقمها لتزول الشبهة، وذلك إذا لم يجدا له طريقًا غيره؛ لأنه أقوى عندهما من رأي الرجال"[27]

وبسبب هذه المنهجية الدقيقة، أثنى الإمام أبو عبد الله بن رُشيد على الكتاب بقوله: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكان كتابه جامعًا بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل".

وفي الخلاصة، فإنه يصعب تمامًا الجمع بين قول من قال بأن "له شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم" أو أشد من شرط مسلم، وبين القول المروي عن محمد بن سعد البارودي بأن "مذهبه أنه لا يترك الرجل حتى يُجمع على تركه".

فالقول الأول يثبت للمنهج غاية التشديد والتحري المفرط الذي يتجاوز أحيانًا صنيع الشيخين في بعض الأفراد، وهو ما دونه الحافظ ابن حجر بقوله: "فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين". بينما يصور القول الثاني مذهبًا متسعًا للغاية في قبول

الرواة ما لم تنعقد على تركهم مجاهدة الإجماع، وهو ما تعقبه الحافظ العراقي بوصفه المذهب المتسع، وردّه الحافظ ابن كثير محذرًا من إطلاق الصحة أو الشدة المطلقة لوجود رجال مجهولين أو مجروحين في السنن.

وهذا التناظُر الظاهري بين غاية التشدد ووسع المنهج يوضح أن النسائي لم يتقيد بطرد قاعدة واحدة صارمة على إطلاقها، بل كان ذا بصر نافذ، ونقد دقيق، واجتهاد خاص في كل رواية ورجل على حِدة.

ثالثا ـ ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني.الاسم والنسب والمولد: هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أمير المؤمنين في الحديث، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود الكناني العسقلاني المصري، ثم القاهري الشّافعي الشّهير بابن حجر[28]. وُلِد في شعبان سنة 773 هـ[29].رحلته في طلب العلم: نشأ يتيمَ الأبوين في غاية العفة والصيانة، وحفظ القرآن والمتون في صغره بسرعة فائقة. وقد حبَّب الله إليه فنَّ الحديث النبوي، فأقبل عليه إقبالَ النَّهِم واجتمع بكبار الحفّاظ حتى استحق لقب إمرة المؤمنين في الحديث[30]. ورحل في ذلك رحلاتٍ كثيرةً إلى الحرمين، واليمن، والشام وغيرها[31].

شيوخه: له شيوخ كثيرون جداً، جمعهم في كتابه "المجمَع المؤسَّس للمعجَم المفهرَس" وبلغ عِدَّتهم نحو (450) شيخًا بالسّماع والإجازة، وعدَّهم السخاوي (630) شيخًا دون المكرر[32]. فمن أشهرهم:

إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي (ت: 800هـ)[33]، الإمام الحافظ أبو الفضل العراقي زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين (ت: 806هـ)[34]، الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: 807هـ) ، الإمام عمر بن رسلان البُلْقِيني (ت: 805هـ)[35]، الإمام ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد (ت: 804هـ)[36]، الإمام محمّد بن أبي بكر بن عبد العزيز ابن جماعة (ت: 819هـ)[37].

تلاميذه: أخذ الناس عنه طبقةً بعد طبقة، وأحصى السخاوي منهم نحو (626) تلميذاً[38]. ومن أشهرهم: الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت: 840هـ)[39]، الإمام محمّد بن عبد الرّحمن السَّخَاوي (ت: 902هـ)[40]، الإمام محمَّد بن عبد الواحد ابن الهُمَام الحنفي (ت: 861هـ)[41]، عمر بن محمّد المعروف بنجم الدّين ابن فهد المكّي (ت: 885هـ)[42]، الحافظ قاسم بن قُطْلُوبُغا الحنفي (ت: 879هـ)[43]، برهان الدِّين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ)[44].

ثناء العلماء عليه: قال عنه السخاوي: بلغ رتبة الإمرة في الحديث، ولم يأت بعده من بلغ مبلغه. ووصفه العلماء بأمير المؤمنين في الحديث وشيخ الإسلام، واجتمع له من معرفة فنون الحديث وعلله ورجاله ما لم يجتمع لأحد في عصره[45].

مصنفاته: له مؤلفات عظيمة سارت بها الركبان، بلغ عددها عند السخاوي (273) مصنّفاً[46] وأوصلها شاكر عبد المنعم إلى (282) كتاباً، وعبد الستار الشيخ إلى (289) كتاباً[47]. ومن أشهر كتبه:

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري.
- تهذيب التهذيب، وتقريبه.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام.
- الإصابة في تمييز الصحابة.
- لسان الميزان.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

وفاته: توفي -رحمه الله-ليلة السبت الثّامن عشر من ذي الحجّة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (852هـ) إثر مرض دام أكثر من شهر، وكان لجنازته مشهد عظيم لم يُر في كثرة من حضره مثله، ودفن بالقاهرة[48].

رابعا-منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه تقريب التهذيب:

قد نص الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة "تقريب التهذيب" ، أن أصل كتابه هذا ومادته الأساسية مستمدة من كتابه "تهذيب التهذيب"، والذي بدوره هو اختصار وتهذيب لكتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للإمام أبي الحجاج المزي، مضافاً إليه استدراكات وزيادات من كتاب "إكمال تهذيب الكمال" للعلامة مغلطاي، قال ابن حجر: "فإنّي لما فرغتُ من تهذيب "تهذيب الكمال" في أسماء الرجال، الذي جمعتُ فيه مقصود "التهذيب" لحافظ عصره أبي الحجاج المِزّي... وضَمَمْتُ إليه مقصودَ "إكماله" للعلامة علاء الدين مُغْلُطاي..."[49]

وقد قام منهجه على الاختصار المحكم، والانتقاء الدقيق، والتقعيد المنهجي المنضبط في الحكم على الرواة، وترتيب طبقاتهم، وتحديد رموزهم. وفيما يلي تفصيل معالم هذا المنهج كاملة مدعومة بالنصوص والاستشهادات المباشرة من كلامه:

1-قد أوضح ابن حجر أنه صنف هذا الكتاب تلبيةً لرغبة بعض إخوانه في تجريد الأسماء مع إعطاء الخلاصة النافعة، متجنباً التطويل المخلّ؛ حيث قال: "فلتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الاسماء خاصة، فلم أوثر ذلك، لقلة جدواه على طالبي هذا

الفن، ثم رأيتُ أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادةً"[50].

2- قد رسم ابن حجر هيكلاً موحداً ومنهجياً لكل ترجمة بحيث لا تتجاوز السطر الواحد غالباً، وتتضمن اسم الراوي ونسبه وكنيته ولقبه وضبط ما يشكل منه، مع الاستغناء عن ذكر الشيوخ والرواة عنه بالتعريف بعصره، حيث قال: "على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادةً، وهي: أنني أحكمُ على كل شخص منهم بحكم يشمل أصحَّ ما قيل فيه، وأَعْدَلَ ما وصف به، بِالْخُصُّارةِ، وأخلصُ إشارةً، بحيث لا تزيد كلُّ ترجمة على سطر واحد غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجدّه، ومنتهى أشهر نسبه ونسبه، وكُنْيَتَه ولَقَبَه، مع ضبط ما يُشكل من الحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راو منهم، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يُؤمن لبسه"[51].

3-قد وضع الحافظ ابن حجر سُلماً دقيقاً ومقنناً لأحكام الرواة قسّمه إلى اثنتي عشرة مرتبة، خصّ كل مرتبة بلفظ اصطلاحي محدد لرفع اللبس، وهي:

الأولى: الصحابة.

الثانية: من أكّد مدحه (بأفعل، أو بتكرير الصفة لفظاً أو معنى).

الثالثة: من أفرد بصفة (ثقة، متقن، ثبت، عدل).

الرابعة: من قصر عن الثالثة قليلاً (صدوق، لا بأس به، ليس به بأس).

الخامسة: من قصر عن الرابعة (صدوق سيء الحفظ، أو يهم، أو يخطئ، أو من رُمي ببدعة غير داعية).

السادسة: من قل حديثه ولم يترك (مقبول حيث يتابع، وإلا لين الحديث).

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق (مستور، أو مجهول الحال).

الثامنة: من لم يوثق ووجد فيه إطلاق الضعف (ضعيف).

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق (مجهول).

العاشرة: من لم يوثق وضعف بقداح (متروك، متروك الحديث، واهي الحديث، ساقط).

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه الكذب والوضع.

رابعاً: تقسيم الطبقات الزمنية (الاثنتي عشرة طبقة)

اعتمد ابن حجر تقسيماً زمنياً دقيقاً للرواة في اثنتي عشرة طبقة لبيان عصر كل راوي ومكانته التاريخية، حيث قال: "وباعتبار ما ذكرتُ انحصر لي الكلامُ على أحوالهم في اثنتي عَشْرَة مرتبةً، وحصرُ طبقاتهم في اثنتي عَشْرَة طبقةً"، وهي:

الطبقة الأولى: الصحابة، على اختلاف مراتبهم، وتمييزُ مَنْ ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.
الطبقة الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المُسَيَّب، فإن كان مخضرمَاً صرحت بذلك.
الطبقة الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.
الطبقة الرابعة: طبقة تليها، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.
الطبقة الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السَّماع من الصحابة، كالأعمش.
الطبقة السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جُريج.
الطبقة السابعة: كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.
الطبقة الثامنة: الطبقة الْوُسْطَى منهم، كابن عُيَيْنَة وابن عُلَيَّة.
الطبقة التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.
الطبقة العاشرة: كبار الآخذين عن تَبَع الأتباع، ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.
الطبقة الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالدُّهلي والبخاري.
الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي، وألحق بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي[52].
ومضى مبيناً ضابط الوفيات بقوله: "وذَكَرْتُ وفاة من عرفتُ سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين، ومن نَدَرَ عن ذلك بيّنْتُه")[53].
4-اعتمد ابن حجر نظاماً دقيقاً وموجزاً لبيان من أخرج للراوي من أئمة الأصول والكتب المعتمدة لئلا يطول الكتاب، حيث قال: "وقد اكتفيت بالرقم على أول اسم كلِّ راوٍ، إشارةً إلى من أخرج حديثه من الأئمة"، وتفصيلها كالتالي:
البخاري: في صحيحه (خ)، وإن كان حديثه عنده معلقاً (خت)، وفي الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي)، ومسلم: (م)، وأبو داود: (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القَدَر (قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد)، والترمذي: (ت)، وفي الشمائل له (تم)، والنسائي: (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، وابن ماجه: (ق)، وفي التفسير له (فق).

وأما الرموز المجتمعة: "فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها. وإذا اجتمعتْ فالرقم (ع)، وأما علامة (4)، فهي لهم سوى الشيخين. ومَنْ ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: تمييز، إشارةً إلى أنه ذكر ليتتميز غيره. ومَنْ ليست عليه علامة نُبّه عليه، وتُرجم قبلُ أو بعدُ وسميته"[54].

## المبحث الثاني: الدراسة النقدية التطبيقية لتراجم الرواة الذين انفرَد النسائي بتوثيقهم وموقف ابن حجر منها:

أولا- تراجم الطبقة الثانية ( وهي طبقة كبار التابعين، كابن المُسَيَّب، فإن كان مخضرمَاً صرحت بذلك)

### 1-خشف بن مالك

قال ابن حجر: "خشف بكسر أوله وسكون المعجمة بعدها فاء ابن مالك الطائي وثقه النسائي من الثانية 4[55] ويقصد ب 4 (الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه)

وثّق الإمام النسائي خشف بن مالك، ونقل هذا التوثيق عنه كل من:

المزي[56]، والذهبي[57]، وابن حجر[58]، والعيني[59] وتبع النسائي في توثيقه أو إدخاله في زمرة الثقات ابن حبان[60]. وذكره ابن خلفون في "جملة الثقات"[61]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كل من: الإمام البخاري[62]، قال: (خشف بْن مالك، سمع عمرو ابن مسعود، روى عنه زيد بْن جُبَيْر، هو الطائي الكوفي) حيث اقتصر على ذكر نسبه ومن روى عنه دون الحكم عليه.

ابن أبي حاتم[63] قال: (خشف بن مالك الطائي كوفي روى عن عمرو عبد الله بن مسعود روى عنه زيد بن جبير الجشمي سمعت أبي يقول ذلك) حيث اقتصر على ذلك.

ضعّف خشف بن مالك جمع من الأئمة والعلماء:

الخطابي: مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث، يعني حديث الديات، وعدل الشافعي عن القول به، لما ذكرناه من العلة في رواية[64].

والطيبي، قال : (خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث، وقوله عن البخاري: إن خشفا سمع عمرو بن مسعود لا يجعله من المشهورين...)[65].

والبيهقي، قال في "الخلافيات": (وهو رجل مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير بن حرملة الجشمي)[66]، وابن عبد البر، قال: (إلا أن خشف بن مالك ليس بمعروف)[67].

وقال: "إلا أن هذا الحديث لم يرفعه إلا خشف بن مالك الكوفي الطائي وهو مجهول لأنه لم يرو عنه إلا زيد بن جبير وزيد بن جبير بن حرملة الطائي الجشمي من بني جشم أحد ثقات الكوفيين"[68]

والبغوي، وَعَدَلَ الشَّافِعِيُّ عَنْ هَذَا، لأَنَّ خِشْفَ بْنَ مَالِكٍ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ إِلا بِهَذَا الْحَدِيثِ[69].

والدارقطني، قال: (وهو رجل مجهول، ولم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرملة الجشمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف)[70].

والأزدي قال: ليس بذاك[71].

وابن عبد الهادي، قال: "وخشف رجل مجهول، لم يرو عنه إلا زيد بن جبير"[72].

يتبين ممَّا سبق أن خشْف بن مالك راوٍ اختلف فيه الأئمة؛ فبينما وثقه الإمام النسائي ووافقه على ذلك ابن حبان، ذهب جماعة من أئمة الجرح والتعديل والنقاد إلى جهالته وضعفه.

وعليه، فإن توثيق ابن حبان له لا يعتد به لقاعدته المشهورة في توثيق المجاهيل، كما أن توثيق النسائي يبقى منفرداً في مواجهة حشد من نقاد الحفظ الذين نصُّوا على جهالته.

"وقد تفطن لذلك الإمام الذهبي في "الكاشف"؛ فقال في ترجمة خشف: "خشف بن مالك الطائي، عن أبيه، وعمر. وعنه: زيد بن جبير، وَثِّق"[73]، فهذه الصيغة بلفظ المبني للمجهول (وُثِّق) غالباً ما يطلقها الذهبي على من انفرد بتوثيقه ابن حبان، مع العلم أن الذهبي نفسه ممن وقف على توثيق النسائي له[74]؛ فلو صح توثيقه عنده لقال فيه صراحةً: "ثقة".

ولقد تجلّى فقه الحافظ ابن حجر ودقته النقدية في كتاب "التقريب"؛ إذ لم يجزم بتوثيق الراوي، بل اكتفى بنسبة التوثيق إلى النسائي بقوله: "وثقه النسائي". وفي هذا إشارة لطيفة إلى تفطنه لهذه النكتة النقدية؛ فراراً من إطلاق التوثيق المطلق على راوي مختلف فيه، وإيقافاً للقارئ على حقيقة حاله، مما يصدق ما قرره الإمام المعلمي في مسلك النسائي تجاه توثيق بعض المجاهيل.

ثانيا-الطبقة الثالثة (الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين)

**1-عبد الرحمن بن سعد (أبو حميد المقعد / الأعرج)**

عبد الرحمن بن سعد رأى عمر وسمع أبا هريرة وابن عمر، وعنه هشام بن عروة وابن أبي ذئب، ثقة، لعله الذي بعده (م د ق).

عبد الرحمن بن سعد الأعرج عن أبي هريرة وحذيفة بن أسيد، وعنه الزهري وابن أبي ذئب، أراه الذي قبله (م)"[75].

ويقصد بـ (م د ق): (مسلم، وأبو داود، وابن ماجه).

وثّق الإمام النسائي عبد الرحمن بن سعد الأعرج، ونقل هذا التوثيق عنه كل من:

المزي[76]، والذهبي[77]، وابن حجر[78]، والخزرجي[79].

وممّن وافق الإمام النسائي أو صحح حاله واعتمد روايته: الإمام مسلم بن الحجاج: حيث أخرج له حديثاً في "صحيحه" في باب سجود القرآن.

والإمام ابن حبان ذكره في كتاب "الثقات[80].

ومن ضعفه أو لم يعرفه من الأئمة:

الإمام يحيى بن معين قال: "لا أعرفه"[81].

والإمام الأزدي قال: "فيه نظر"[82].

**تنبيه:** التمييز بينه وبين "عبد الرحمن بن هرمز الأعرج" الآخر

وقع الخلط بينه وبين عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (مولى بني هاشم)، فقام الأئمة ببيان الفرق بينهما مطولاً:

قال الإمام الدارقطني: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيُكْنَى أَبَا حُمَيْدٍ وَلَيْسَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ صَاحِبِ أَبِي الزِّنَادِ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ يُكْنَى أَبَا دَاوُدَ، وَهُمَا أَعْرَجَانِ وَجَمِيعًا يَرْوِيَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[83].

قال أبو علي الغساني الجياني: "الأَعْرَجُ: عبد الرَّحْمَن بن هُرْمُز يكنى أَبَا دَاوُد الهاشمي... والأَعْرَجُ: عبد الرَّحْمَن بن سعد مولى بني مَخْزُوم يكنى أَبَا حميد... يُقَال: المُقْعَدُ"[84].

و بَيَّن الحميدي أيضا فقال: "والأعرج هَذَا مولى بني مَخْزُوم، واسْمه عبد الرَّحْمَن بِهِ سعد المقعد، وكنيته أَبُو حميد، وَذكره البُخَارِيّ فِي الكنى الْمُجَرَّدَة، وَهُوَ قَلِيل الحَدِيث. وَأما عبد الرَّحْمَن الْأَعْرَج الآخر فَهُوَ ابْن هُرْمُز، يكنى أَبَا دَاوُد، مولى ربيعَة بن الْحَارِث، وَهُوَ كثير الْأَحَادِيث، وروى عَنهُ جماعات من الْأَئِمَّة. وَقد أخرج مُسلم عَنْهُمَا فِي الصَّلَاة - فِي سُجُود الْقُرْآن، فَرُبمَا أشكل ذَلِك. وَمولى بني مَخْزُوم يروي عَنهُ ذَلِك صَفْوَان بن سليم، وَأما ابْن هُرْمُز فيروي ذَلِك عَنهُ عبيد الله بن أبي جَعْفَر..."[85].

والحافظ المزي أشار إلى أن الحفاظ فرقوا بينهما، لكنه علق باحتمال الاتحاد قائلاً: "ويحتمل أن يكونا واحداً، فإن الذي قبله قد قيل فيه: إنه مولى الأسود بن سفيان، والأسود بن سفيان مخزومي، وقد قالوا في هذا: أنه مولى بني مخزوم، والله أعلم"[86].

والذهبي: تردد في الحكم بين الترجمتين في كتبه؛ ففي "الكاشف" قال في الأولى: "ثقة لعله الذي بعده"[87].

وموقف الحافظ ابن حجر: سار على طريقة المزي والذهبي في "تقريب التهذيب" بقوله في الأولى: "لعله الذي بعده"، وبقوله في الثانية: "أراه الذي قبله "[88].

يتبين ممَّا سبق أن عبد الرحمن بن سعد الأعرج (أبو حميد المقعد) راوٍ اختلف فيه النقاد؛ فبينما وثقه الإمام النسائي وصحح حاله وأخرج له الإمام مسلم في "صحيحه"، توقف فيه ابن معين وقال الأزدي فيه نظر، غير أن توثيق النسائي واعتماد مسلم يرجح عدّ حديثه في زمرة الصحيح المحتج به.

وقد أثبت المحققون (كالدارقطني والجياني والحميدي) استقلاله والفرق بينه وبين "ابن هرمز الأعرج"، في حين مال الحفاظ المزي والذهبي وابن حجر إلى احتمال اتحاد ترجمتي "عبد الرحمن بن سعد" المذكورتين في الطبقة الثالثة.

أما كلام الإمام الأزدي بقوله: "فيه نظر، لا يُلتفت إليه كلام الأزدي ولا يُؤخذ به لضعفه هو نفسه وتعنته في الجرح[89].

وأما عن صنيع الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"؛ فقد أصاب كل الإصابة في اقتصاره على نقل توثيق النسائي فقط؛ وذلك لأن الراوي من جهة وقع فيه الخلاف والتردد بين الاتحاد والتعدد، ومن جهة أخرى قال فيه الإمام ابن معين: "لا أعرفه"، ومع وجود هذا التوقف والجهالة عند بعض الأئمة، فإن إحالة التوثيق إلى عهدة النسائي وعدم الجزم به من إطلاق الحافظ نفسه يعد مسلكاً نقدياً رصيناً يعكس دقة ابن حجر وأمانته العلمية في العزو وعدم تبرئة الراوي تماماً أو الجزم بتوثيقه المطلق في موضع الإشكال. وعلى كل حال، فسواء كانا واحداً أم اثنين، فهما ثقتان على الراجح.

**2-عبد الرحمن بن سعد القرشي**

قال ابن حجر: "عبد الرحمن ابن سعد القرشي مولى ابن عمر كوفي وثقه النسائي من الثالثة بخ"[90]

(بخ) يقصد: (البخاري في الأدب المفرد).

ونقل توثيق الإمام النسائي له الحافظ ابن حجر العسقلاني[91] بقوله: "وقال النسائي: ثقة".

ووافق النسائي الإمام ابن حبان فأدخله في كتاب "الثقات" فقال: "عبد الرَّحْمَن بْن سعد الْقرشِي مولى بن عمر يرْوى عَن بن عمر كَانَ يكون بِالْكُوفَةِ رَوَى عَنْهُ مَنْصُور وَحَمَّاد بْن أبي سُلَيْمَان"[92].

وفي المقابل، ذكره دون أن يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ الإمام البخاري[93]، والإمام ابن أبي حاتم[94]، والإمام الخطيب البغدادي[95].

الراجح في حاله أنه مستور الحال؛ لكونه قد روى عنه أكثر من اثنين[96] ولم يوثقه سوى الإمام النسائي، ووافقه ابن حبان ولكنه معروف بالتساهل في توثيق المجاهيل، بينما اقتصر البخاري وابن أبي حاتم والخطيب البغدادي على ذكر روايته وترجمته دون أن يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا يُفيد إخراج البخاري له في "الأدب المفرد" توثيقاً ولا تعديلاً مُطلقاً، إذ إن التعديل الضمني عند الأئمة إنما يثبت بإخراجه في "الجامع الصحيح" لا في كتب البخاري الأخرى كالأدب المفرد ونحوه.

وأما الحافظ ابن حجر، فقد تجلى تحريره لهذا الراوي في كتاب "التقريب" بقوله: "وثقه النسائي"؛ حيث اقتصر على نسبة التوثيق إلى النسائي ولم يجزم به من قِبَله، يوافق ما قرره في أمثاله من الرواة المختلف فيهم أو الذين لم يوثقهم سوى إمام واحد، فراراً من الجزم المطلق بالتعديل.

3- **المغيرة بن أبي بردة**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "المغيرة ابن أبي بردة ويقال ابن عبد الله ابن أبي بردة وقلبه بعضهم وثقه النسائي وقد ولي إمرة الغزو بالمغرب من الثالثة مات بعد المائة 4"[97].

ونقل توثيق الإمام النسائي له الحافظ ابن حجر العسقلاني صراحةً[98].

ووافقه الإمام ابن حبان فأدخله في كتاب "الثقات"[99]. ونقل الآجري عن الإمام أبي داود أنه قال عنه: "معروف"[100]. وممّن نص على تصحيح حديثه وقبوله جمع غفير من الأئمة؛ كالبخاري والترمذي وابن خزيمة والحاكم والبيهقي وابن منده وغيرهم، حيث صححوا حديثه المشهور: "البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته"[101].

وفي المقابل، انتقد الإمام أبو عمر ابن عبد البر حاله فنقل عنه مغلطاي قوله: "المغيرة مجهول الحال، غير معروف بحمل العلم"[102]. وقد ذكره جمع من الأئمة دون أن يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً صريحاً؛ منهم الإمام البخاري[103]، والإمام ابن أبي حاتم[104]، والإمام أحمد بن حنبل[105].

أما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يصب فيه كل الإصابة؛ إذ كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً في "التقريب" فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصحيح الأئمة (كالبخاري والترمذي وغيرهما) لحديثه، وتوفر القرائن الخارجية التي تُعلي من شأنه، فاكتفاؤه بنقل توثيق النسائي فقط -مع وجود هذا الحشد من المُعدِّلين- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من التوثيق المطلق، لا سيما وهو (أي الحافظ ابن حجر) قد أدرك -في تهذيب التهذيب- شهرة الرجل ومكانته.

الراجح في حاله أنه ثقة مقبول الحديث؛ فقد وثقه الإمام النسائي صراحةً، ووثقه وذكره ابن حبان في "الثقات"، ووصفه أبو داود بأنه "معروف"، واعتمد الأئمة الحفاظ حديثه وصححوه وتلقوه بالقبول (كالبخاري والترمذي وابن خزيمة والحاكم والبيهقي)، فضلاً عن رواية عدّة من أجلة التابعين عنه[106] وولاية إمرة الغزو والبعث في عصره، وهو ما يدفع عنه جهالة الحال التي نُقلت عن ابن عبد البر.

أما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب" فقد كان قاصراً عن استيعاب هذه المرتبة؛ إذ لم يصب فيه كل الإصابة حين اكتفى بنقل توثيق النسائي فقط؛ فكان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً في "التقريب" فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصحيح الأئمة (كالبخاري والترمذي وغيرهما) لحديثه، وتوفر القرائن الخارجية التي تُعلي من شأنه، لا سيما وهو (أي الحافظ ابن حجر) قد أدرك -في تهذيب التهذيب- شهرة الرجل ومكانته، مما يجعل اقتصاره على عزو التوثيق للنسائي تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من التوثيق المطلق.

**4- عبد الله بن أبي نهيك**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عبد الله ابن أبي نهيك بفتح النون المخزومي المدني ويقال عبيد الله مصغر وثقه النسائي من الثالثة د"[107].

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمامين النسائي والعجلي له صراحةً[108]. ووافقهما الإمام ابن حبان فأدخله في كتاب "الثقات" مصغراً (عبيد الله)[109].

ونقل أبو حاتم الرازي في "الجرح والتعديل" اسمه ونسبه، مبيناً أن اسم أبي نهيك هو القاسم بن محمد ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[110]. وذكره الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" مسوقاً لحديثه عن سعد بن أبي وقاص دون أن يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً صريحاً[111].

الراجح في حال "عبد الله بن أبي نهيك" أنه مجهول[112]؛ لكونه ممن لم يثبت توثيقه المعتبر، وقد ظهر توافق مسلك الحافظ ابن حجر مع الإمام الذهبي؛ إذ اقتصر ابن حجر في "التقريب" على نقل توثيق النسائي تاركاً توثيق العجلي وابن حبان ليزيل العهدة عن التساهل الواقع فيهما حال انفرادهما بتوثيق أمثاله، وكذا فعل الذهبي في "الكاشف" حين اقتصر على لفظ "وثق"[113] بصيغة المبني للمجهول ولم يعتمد ذلك توثيق النسائي صراحة لرفع الجهالة التامة عن الرجل، فكأنّه وافق ابن حجر في عدم التسليم المطلق برفع الجهالة بذلك التوثيق المنفرد.

**5- طلحة بن يزيد الأيلي**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "طلحة ابن يزيد الأيلي بفتح الهمزة وسكون الياء أبو حمزة مولى الأنصار نزل الكوفة وثقه النسائي من الثالثة خ 4[114]

يقصد خ أخرج له (البخاري) و 4 (الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له صراحةً؛ حيث قال النسائي -لما أخرج حديثه عن رجل عن حذيفة في صلاة الليل-: "هذا الرجل يشبه أن يكون صلة، وطلحة هذا ثقة"[115].

وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[116]،

وقد ذكر الإمام أبو الوليد الباجي أن أبا بكر بن أبي خيثمة حدث عن يحيى بن معين أنه قال: "لم يرو عنه غير عمرو بن مرة"[117].

الراجح في حاله أنه ثقة؛ فقد وثقه الإمام النسائي صراحةً عندما علق على حديثه، وأدخله ابن حبان في "الثقات"، وأخرج له البخاري وأصحاب السنن (الأربعة)، وإن كان قد انفرد بالرواية عنه عمرو بن مرة كما نص على ذلك الإمام أحمد بن معين، إلا أن توثيق النسائي واعتماد أصحاب الصحيح والسنن لحديثه يرفع حاله إلى القبول والثبوت.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يصب؛ بل كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لإخراج البخاري له في صحيحه وتصريح النسائي بتوثيقه، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط -مع وجود هذا التخريج الصحيح- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل.

**6-عبد الله بن سفيان بن عبد الله الثقفي الطائفي**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عبد الله ابن سفيان ابن عبد الله الثقفي الطائفي وثقه النسائي من الثالثة س[118].

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له صراحةً، وكذا توثيق الإمام العجلي[119]. وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[120]. ونص مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" على توثيق أحمد بن صالح له، وأنه ذكره ابن خلفون في كتاب " الثقات " وقال وثقه ابن عبد الرحيم وغيره[121]. بينما اقتصر الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على ذكر نسبه وروايته دون أن يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً[122].

وقد روى عن عنه: يعلى بن عطاء العامري[123].

الراجح في حاله أنه ثقة؛ فقد وثقه صراحةً الإمام النسائي والإمام العجلي، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، ووثقه أحمد بن صالح، وأفرد له ابن خلفون ذكراً في "الثقات" ونقل توثيق ابن عبد الرحيم وغيره له.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يصب؛ بل كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتعدد الأئمة الذين تواردوا على توثيقه (كالنسائي والعجلي وأحمد بن صالح وغيرهم)، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط -مع وجود هذا الحشد من المُعدِّلين- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل المطلق.

**7- زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "زرعة ابن عبد الرحمن بن جرهد [ويقال: زرعة بن مسلم بن جرهد] الأسلمي المدني وثقه النسائي من الثالثة د (أبو داود) كن (النسائي في مسند مالك)"[124].

د (أبو داود) كن (النسائي في مسند مالك)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له صراحةً[125].

وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"، مبيناً أن من زعم أنه "زرعة بن مسلم بن جرهد" فقد وهم، وهو ما وافق عليه البخاري وابن أبي حاتم والمزي[126].

ونقل مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" ذكر ابن خلفون له في "الثقات"[127].

وفي المقابل، نص الإمام ابن القطان الفاسي على طعن في جهالته، حيث قال: "زرعة وأبوه غير مشهوري الرواية، ولا معروفي الحال"[128]، وهو ما يؤكد بقاء الجهالة وعدم كفاية توثيق من تساهل في توثيق أمثاله، وإن دافع عنه الحافظ العراقي في "ذيل ميزان الاعتدال" برواية جماعة عنه وتوثيق النسائي له[129].

بينما اقتصر الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على ذكر روايته عن جرهد ورواية أبي الزناد وسالم أبي النضر عنه دون جرح أو تعديل صريح[130].

الراجح في حاله أنه مجهول الحال[131] أو مستور؛ لقلة مروياته وعدم ثبوت عدالته عند جماعة من النقاد، ولتصريح الإمام ابن القطان بأنه وُصف بجهالة الحال هو وأبوه، مع انفرد النسائي بتوثيقه ودخول من وثقه في باب المتساهلين، مما يرجح عدم ارتفاع الجهالة المطلقة عنه.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقد أصاب ودقق في نقله ولم يغفل؛ إذ اقتصر على عزو التوثيق إلى النسائي وحده (بقوله: "وثقه النسائي")، وهو مسلك نقدي رصين يوافق حقيقة حال الراوي الذي دار الخلاف في توثيقه، فلم يجزم بتعديله مطلقاً نظراً لجهالة حاله وانفراد النسائي بتوثيقه ومعارضة ابن القطان لذلك، فكان اقتضاب العزو إليه إزالة للعهدة ودقة في الميزان النقدي.

**8ـعاصم العدوي الكوفي**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عاصم العدوي الكوفي عن كعب بن عجرة وثقه النسائي من الثالثة ت س[132].

ت (الترمذي) س (النسائي).

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له[133]، وكذلك الإمام الذهبي في "الكاشف" إذ قال: "وثق ت س"[134]. وأدخله الإمام العجلي والإمام ابن حبان في كتابي "الثقات"[135].

الراجح في حاله أنه مجهول الحال[136] ؛ لكونه ممن لم يوثقه معتمد سوى الإمام النسائي بصيغة التمريض أو التحديث بالمبني للمجهول (وثق)، وأما توثيق العجلي وابن حبان فمعروف عنهما التساهل في توثيق أمثاله ممن لم تظهر كثرة الرواية عنه، ولم يعتبر نقاد الحديث مثل هذا التوثيق كافياً لرفع الجهالة المطلقة عنه، فلا يثبت له وصف الثقة المطلق، وإنما تقبل روايته في المتابعات والشواهد أو فيما صححه الأئمة من حديثه.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقد أصاب ودقق في نقله ولم يغفل؛ إذ اقتصر على عزو التوثيق إلى النسائي وحده (بقوله: "وثقه النسائي")، وهو مسلك نقدي رصين يوافق حقيقة حال الراوي الذي لم يثبت توثيقه المعتبر على الجزم، فلم يطلق فيه التعديل، فكان اقتضاب العزو إليه إزالة للعهدة ودقة في الميزان النقدي.

**9ـ عبد الرحمن بن مالك بن مالك بن جعشم المدلجي**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عبد الرحمن ابن مالك بن مالك بن جعشم بضم الجيم والشين المعجمة بينهما مهملة ساكنة المدلجي من جلة أهل مكة ومتقنيهم وثقه النسائي من الثالثة خ ق[137].

خ (البخاري) ق (ابن ماجه)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له، مبيناً أنه ابن أخي سراقة بن جعشم[138]. وأدخله الإمام ابن حبان في "الثقات"، وذكره في "مشاهير علماء الأمصار" من جلة أهل مكة ومتقنيهم[139]. وذكر الإمام المزي في

"تهذيب الكمال" أن الإمام الزهري روى عنه، وأخرج له البخاري وابن ماجه[140]. في حين اقتصر الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على ذكر روايته عن أبيه عن عمه سراقة ورواية الزهري عنه دون جرح أو تعديل صريح[141].

الراجح في حاله أنه ثقة[142]؛ فقد وثقه النسائي صراحةً، وذكره ابن حبان في "الثقات" وفي "مشاهير علماء الأمصار" واصفاً إياه بأنه من جلة أهل مكة ومتقنيهم، وأخرج له الإمام البخاري في صحيحه، وكل ذلك قرائن قوية على ضبطه وعدالته، مما يرفع الجهالة عنه.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يصب؛ بل كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصريح النسائي بتوثيقه، وتوثيق ابن حبان له واعتباره من جلة أهل مكة ومتقنيهم، فضلاً عن إخراج البخاري له في صحيحه، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط -مع وجود هذا الحشد من القرائن والتخريج الصحيح- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل المطلق.

ثالثا-الطبقة الرابعة (طبقة تليها، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة)

**1-عبد الله بن نسطاس المدني**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عبد الله ابن نسطاس بكسر النون ومهملة ساكنة المدني مولى كندة وثقه النسائي من الرابعة د س ق"[143].

د (أبو داود) س (النسائي) ق (ابن ماجه)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له[144].

وفي المقابل، أشار الإمام المزي في "تهذيب الكمال" إلى أن له عند أصحاب السنن "حديثاً واحداً" فقط[145]، وهو ما يؤكد قلة مروياته وعدم اشتهار عدالته عند سائر الأئمة، حيث اقتصر ابن سعد في "الطبقات الكبرى" والذهبي في "الكاشف" على ذكر ترجمته دون تعديل معتبر[146].

الراجح في حاله أنه مجهول العين[147]؛ لقلة مروياته التي لم تتجاوز الحديث الواحد، ولعدم توثيقه من قِبل أئمة الجرح والتعديل المعتمدين سوى انفراد النسائي بذلك، وهو توثيق لا يرفع الجهالة التامة في حق من لم يُعرف إلا برواية واحدة عن صحابي، مما يجعله في عداد المجهولين.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقد أصاب ودقق في نقله ولم يغفل؛ إذ اقتصر على عزو التوثيق إلى النسائي وحده (بقوله: "وثقه النسائي")، وهو مسلك نقدي رصين يوافق حقيقة حال الراوي الذي اقتصرت روايته على حديث واحد، فلم يجزم

بتعديله مطلقاً نظراً لانفراد النسائي بتوثيقه وقصر مروياته، فكان اقتضاب العزو إليه إزالة للعهدة ودقة في الميزان النقدي.

**2- عدي بن دينار المدني**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عدي ابن دينار المدني مولى أم قيس بنت محصن وثقه النسائي من الرابعة د س ق[148]

د (أبو داود) س (النسائي) ق (ابن ماجه)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي له صراحةً[149]. وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[150]. وذكر الإمام المزي في "تهذيب الكمال" أن أصحاب السنن أخرجوا له حديثاً واحداً في "دم الحيضة"[151]. ونقل مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" أن الإمامين ابن خزيمة وابن حبان خرّجا حديثه في صحيحيهما[152]. بينما اقتصر الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على ذكر نسبه وروايته عن مولاته أم قيس ورواية ثابت بن هرمز عنه دون جرح أو تعديل صريح[153].

الراجح في حاله أنه ثقة؛ فقد وثقه النسائي صراحةً، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وزاد الأمر قوةً بتصحيح الإمامين ابن خزيمة وابن حبان لحديثه وإخراجه في صحيحيهما، وهو ما يعد دليلاً معتبراً على ضبطه وقبول روايته.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فلم يُصِبْ كل الإصابة؛ إذ كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصريح النسائي بتوثيقه، وتوثيق ابن حبان له، وتصحيح ابن خزيمة وابن حبان لحديثه وإخراجه في صحيحيهما، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط -مع وجود هذا التصحيح وتعدد القرائن- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل المطلق.

**3-عبد الله بن السائب بن يزيد الكندي أبو محمد المدني**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عبد الله ابن السائب بن يزيد الكندي أبو محمد المدني ابن أخت نمر وثقه النسائي من الرابعة مات سنة ست وعشرين بخ (البخاري في الأدب المفرد) د ت[154].

د (أبو داود) ت (الترمذي)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي صراحةً[155]، وكذا توثيق الإمام ابن سعد الذي نص على أنه: "كان ثقة، قليل الحديث، توفي سنة ست وعشرين ومئة"[156]. وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[157]، وذكره ابن خلفون في "الثقات" ونقل توثيق ابن عبد الرحيم وغيره له[158]. بينما اقتصر

الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على ذكر روايته عن أبيه ورواية ابن أبي ذئب عنه دون جرح أو تعديل صريح[159].

الراجح في حاله أنه ثقة؛ فقد وثقه الإمام النسائي، وصرح الإمام ابن سعد بأنه كان ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره ابن خلفون في "الثقات" ونقل توثيق ابن عبد الرحيم وغيره له، ولم يأتِ فيه جرح يقدح في عدالته أو ضبطه.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يُصِبْ كل الإصابة؛ إذ كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصريح النسائي بتوثيقه، وتوثيق ابن سعد له بقوله: "كان ثقة"، وتوثيق ابن حبان وغيره، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط -مع توارد هؤلاء الأئمة على توثيقه- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل المطلق.

**4- عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان القرشي**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "عبد الرحمن ابن محمد عن جدته عن أم سلمة وعنه داود ابن أبي عبد الله مولى بني هاشم كذا وقع في رواية البخاري وبين في التاريخ أنه عبد الرحمن ابن محمد ابن زيد ابن جدعان وعند الترمذي عن ابن جدعان فنسبه إلى جد أبيه وثقه النسائي من الرابعة بخ (البخاري في الأدب المفرد) ت (الترمذي)"[160].

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" وكذلك الإمام المزي في "تهذيب الكمال" أن الإمام النسائي وثقه فقال: "عبد الرحمن بن محمد ثقة"، وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[161].

وقد اقتصر الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على حكاية الاختلاف في نسبه وروايته دون جرح ولا تعديل؛ حيث ذكر البخاري اختلاف الرواة في إسناده ومتنه وتسميته ونسبته، وذكر ابن أبي حاتم نسبه ومن روى عنه ومن روى هو عنهم، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً صريحاً[162].

ومما يزيد البيان إيضاحاً في حاله ما نبه عليه الحافظ ابن حجر وغيره من الحفاظ أن الاضطراب الواقع في ضبط نسبه أدى ببعض أهل العلم إلى الوهم فيه؛ فقد ظن بعضهم أن "ابن جدعان" المذكور في الترمذي هو علي بن زيد بن جدعان (الراوي المعروف بضعفه)، والصواب أنه عبد الرحمن هذا، كما ثبت في الأدب المفرد للبخاري وغيره.

وقد تنوعت مروياته بين أحاديث في الأدب والأحكام مثل حديث أم سلمة رضي الله عنها في قصة وصيفة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله: "المستشار مؤتمن"، وحديث عائشة رضي الله عنها في سبع خلال، وحديث ابن عمر في السلام، ورغم تعدد طرقه

إلا أن أئمة النقد كالبخاري وابن أبي حاتم اقتصروا على بيان الاختلاف الحاصل في إسناده ومتنه دون تعديل قاطع، مما يعكس خفاء حاله على المتقدمين[163].

الراجح في حاله أنه مجهول الحال؛ لكونه لم يُوثق تعديلاً معتبراً يُعتمد عليه سوى انفراد الإمام النسائي بتوثيقه -مع ما رافق ذلك من اضطراب في اسمه ونسبه وجهالة حاله عند سائر أئمة الجرح والتعديل المتقدمين كالبخاري وابن أبي حاتم-، وهو ما يبقي حاله في دائرة الجهالة لعدم كفاية توثيق الفرد في رفعها مع اضطراب الرواية.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقد أصاب ودقق في نقله ولم يغفل؛ إذ اقتصر على عزو التوثيق إلى النسائي وحده (بقوله: "وثقه النسائي")، وهو مسلك نقدي رصين يوافق حقيقة حال الراوي الذي اكتنفه الاضطراب في نسبه وخفي أمره على المتقدمين، فلم يجزم بتعديله مطلقاً نظراً لانفراد النسائي بتوثيقه واختلاف الأنظار في ضبط اسمه، فكان اقتضاب العزو إليه إزالة للعهدة ودقة في الميزان النقدي.

رابعا-الطبقة السادسة (طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جُريج)

**1- سعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "سعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق وثقه النسائي من السادسة 4[164].

4 (الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" توثيق الإمام النسائي صراحةً[165]. وأدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[166]، ونقل مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" أن الإمامين ابن خزيمة وابن حبان خرّجا حديثه في صحيحيهما (حديث ماء البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته")، ونقل عن الإمام الترمذي قوله إنه سأل البخاري عنه فقال: "هو حديث صحيح"[167]. وفي المقابل، حكى الحافظ العراقي في "ذيل ميزان الاعتدال" كلام ابن عبد البر وعبد الحق الإشبيلي في أن رويته غير مشهورة أو أنه لا يُعلم روى عنه غير صفوان بن سليم، إلا أن العراقي رد ذلك بتوثيق النسائي وابن حبان له، سيما وأن له متابعاً ورواةً عنه غير صفوان بن سليم (كالجلاح أبي كثير الذي روى عنه كذلك)[168]. بينما اقتصر الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" والإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" على ذكر نسبه وروايته عن المغيرة بن أبي بردة ورواية صفوان بن سليم عنه دون جرح أو تعديل صريح[169].

الراجح في حاله أنه ثقة؛ فقد وثقه الإمام النسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وصحح الإمام البخاري وابن خزيمة وابن حبان حديثه وأخرجوه، وهو ما يرفع عنه إشكال الجهالة[170] التي نُقلت عن بعض المغاربة كابن عبد البر وعبد الحق.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يُصِبْ كل الإصابة؛ إذ كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصريح النسائي بتوثيقه، وتوثيق ابن حبان له، وتصحيح الأئمة (كالبخاري وابن خزيمة وابن حبان) لحديثه (حديث ماء البحر)، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط -مع وجود هذا التصحيح المعتمد وتعدد طرق التوثيق-يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل المطلق.

خامسا-الطبقة الحادية عشرة (الطبقة الوسطى من ذلك، كالدُّهلي والبخاري)

**1-سعيد بن ذؤيب المروزي أبو الحسن**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "سعيد بن ذؤيب المروزي وثقه النسائي من الحادية عشرة س[171].

س (النسائي)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" أن الإمام النسائي ذكره في كتاب "الكنى" فقال: "ثقة، مأمون"، وكذا أدخله الإمام ابن حبان في كتاب "الثقات"[172]. وأشار الإمام الذهبي في "الكاشف" إلى توثيقه فقال: "وثق، وقد روى عنه النسائي"[173]. وفي المقابل، نص الإمام أبو حاتم الرازي على جهالته فقال: "مجهول"[174].

الراجح في حاله أنه ثقة ومقبول الرواية؛ إذ توثيق الإمام النسائي له معتبر جداً، ولا سيما أنه من شيوخه[175] ومن أدرى الناس بأحوال شيوخه ومعرفتهم، وهو ما يرجح تعديله ويقدم على جرح من أطلقه مع خفاء حاله على بعض المتقدمين كأبي حاتم.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقد أصاب ودقق في نقله ولم يغفل؛ إذ اقتصر على عزو التوثيق إلى النسائي وحده (بقوله: "وثقه النسائي")، وهو مسلك نقدي رصين يوافق حقيقة حال الراوي الذي دار الخلاف بين توثيق شيخه النسائي وتعديله وبين جهالة أبي حاتم له، فلم يجزم بتعديله إطلاقاً نظراً لمعارضة الجرح والخلاف الوارد بشأنه، فكان اقتضاب العزو إليه إزالة للعهدة ودقة في الميزان النقدي.

**2-إسحاق بن يعقوب بن إسحاق البغدادي أبو محمد نزيل الشام**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "إسحاق ابن يعقوب بن محمد [وفي بعض النسخ: ابن إسحاق] البغدادي سكن الشام وثقه النسائي من الحادية عشرة س[176].

س (النسائي)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" وكذلك الإمام المزي في "تهذيب الكمال" توثيق الإمام النسائي له صراحةً[177]. وأثبت الإمام النسائي توثيقه بنفسه في "مشيخة النسائي (تسمية الشيوخ)" فوصفه بأنه: "ثقة"[178].

الراجح في حاله أنه ثقة؛ فقد وثقه الإمام النسائي صراحةً وهو ممن أخذ عنه وعرف حاله[179]، ولم يظهر فيه مطعن يقدح في توثيقه أو يوجب رد روايته.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يُصِبْ كل الإصابة؛ إذ كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لأن الراوي من شيوخ النسائي الذين أخذ عنهم وعرَف أحوالهم عن قُرب، وتوثيق الإمام لشيخه الذي يروي عنه هو توثيق عن عيان وخبرة لا يُردّ ولا يُكتفى فيه بالعزو المجرد، فاقتصاره على قوله: "وثقه النسائي" يُعدّ قصوراً في إنزال الراوي منزلته الثابتة.

سادسا-رواة لم يُصرح برقم طبقتهم في النص

**1-يزيد بن جارية [ويقال زيد، أبو يزيد بن جارية التميمي الدمشقي / أو الأنصاري المدني]**

قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "زياد، ويقال زيد أبو يزيد بن جارية بالجيم التميمي الدمشقي يقال له صحبة وقد وثقه النسائي قتل في زمن الوليد بن عبد الملك لكونه أنكر تأخير الجمعة إلى العصر د[180].

د (أبو داود)".

ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" وكذلك الإمام المزي في "تهذيب الكمال" توثيق الإمام النسائي له حيث قال: "يزيد بن جارية ثقة"[181]. وأشار الإمام الذهبي في "الكاشف" إلى توثيقه فقال: "وثق س"[182].

وفيما يتعلق بمسألة صحبته: فقد اختلف أهل العلم في إثباتها له؛ فذكر ابن سعد وغيره أنه من الصحابة، وجزم الدارقطني بأن له صحبة وفرق بينه وبين أخي مجمع بن جارية، وصوب ابن ماكولا ذلك[183]. بينما توقف الإمام أحمد في إثبات صحبته حين سُئل عنها فقال: "لا أدري، وهو أخو مجمع"، ومناسبة التوقف جاءت لاحتمال روايته المرسلة أو لانفراد بعض الروايات بقوله "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم"، بينما رجح بعض الحفاظ إثبات الصحبة أو الرواية المحمودة بناءً على ما جاء من الطرق التي تقتضي السماع المباشر أو الخطبة في حجة الوداع[184].

وقد روى عن عدد من الأعلام؛ فممن روى عنهم: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، في حديث: "من أحب الأنصار أحبه الله، ومن أبغض الأنصار أبغضه الله"[185]. وممن روى عنه: الحكم بن ميناء الأنصاري[186].

الراجح في حاله أنه ثقة ومقبول الرواية، واختلف في إثبات صحبته؛ فقد وثقه الإمام النسائي صراحةً وأخرج له أبو داود والنسائي، وقد ذكره ابن سعد وغيره في الصحابة وجزم الدارقطني بصحبته، في حين توقف الإمام أحمد في ذلك، ووقع الاختلاف في تحديد اسمه ونسبه بين الدمشقي والمدني، إلا أن توثيقه وثبوت روايته لا يزالان معتمدين بغض النظر عن القطع بصحبته من عدمه.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فلم يُصِبْ كل الإصابة؛ إذ كان المأمول منه أن يجزم بتوثيقه صراحةً فيقول: "ثقة"؛ نظراً لتصريح النسائي بتوثيقه، ولورود ذكره في طبقات الصحابة وتوثيق الدارقطني له، فاقتصاره على عزو التوثيق للنسائي فقط - مع وجود هذا التوثيق الصريح وتعدد القرائن على علو منزلته- يُعدّ تقصيراً في إنزال الرجل منزلته التي يستحقها من الجزم بالتعديل المطلق.

## الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

أولا-نتائج البحث

أفرزت هذه الدراسة التطبيقية الاستقرائية مجموعة من النتائج العلمية المنهجية، أبرزها:

1. صحة ما قرره الأئمة المحققون من أن للإمام النسائي مسلكاً اجتهادياً معتبراً في توثيق بعض الرواة ممن لم يشتهروا بكثرة الرواية، مع اعتبار علو حال الراوي إذا كان من شيوخه الذين أخذ عنهم وعرف حالهم عن قُرب.

2. تبيّن أن الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- كان دقيقاً في مسلكه النقدي غالباً؛ فكان يتفطن لانفرادات النسائي وتوثيقه لمن خفي أمره أو دار الخلاف في شأنه، فيقتصر على عزو التوثيق إليه (بقوله: "وثقه النسائي") فراراً من إطلاق الحكم وتجنباً للجزم بالتعديل المطلق. وفي المقابل، أظهرت الدراسة أنه في بعض الحالات التي تواردت فيها القرائن وتعددت طرق التوثيق الصريح من الأئمة الأعلام (كالعجلي وابن حبان وتصحيح أصحاب الصحيح)، أو عندما يكون الراوي من شيوخ النسائي المقربين، كان المأمول منه الجزم بتوثيقه صراحةً بدلاً من الاقتصار على العزو المجرد.

3.إن توثيق الإمام النسائي الانفرادي للمجهول أو مستور الحال يُعد قرينة قوية معتبرة على القبول إذا عضده صنيع أئمة الصحاح والسنن بالتصحيح والإخراج العملي أو وافق خبرة النسائي بشيوخه، أما إذا انفرَد بتوثيقه ولم يعضده غيره مع قيام الموجب للرد أو المعارضة، فإن الحافظ ابن حجر كان يغلب جانب الاحتياط أو التوقف بما يناسب حال الراوي.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

بناءً على ما تقدم من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1. العناية بدراسة مسالك الأئمة النقاد المتقدمين (كابن معين والعجلي) في توثيق المجاهيل، وعدم الاكتفاء بالأحكام المجردة دون سبر طرائقهم الاصطلاحية.

2. تتبع المزيد من التراجم المفردة: إجراء بحوث وموسوعات علمية مستقلة لتتبع جميع تراجم "المجاهيل" الذين انفرد بتوثيقهم الإمام النسائي في كتب أخرى غير التقريب.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**بيان تضارب المصالـــح:**

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

## الهوامش:

(1) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (ط. المكتبة الإسلامية)، 11 / 112.
(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، 114/10.
(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي، (ط. مؤسسة الرسالة)، 1 / 328.
(4) الأنساب، للإمام أبي سعد السمعاني، (ط. دار الكتب العلمية)، 12 / 77.
(5) بغية الرّاغب المتمني في ختم النسائي، لعلي بن محمد الويشي، (ط. مكتبة الرشد)، ص 97.
(6) سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين الذهبي، (ط. مؤسسة الرسالة)، 14 / 125.
(7) تاريخ دمشق، للإمام ابن عساكر، (ط. دار الفكر)، 71 / 170.
(8) سير أعلام النبلاء 14/ 127.
(9) بغية الرّاغب المتمني في ختم النسائي ص 101.
(10) سير أعلام النبلاء 14/ 125.
(11) تهذيب الكمال 24/ 436.

(12) تاريخ بغداد، للإمام الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، (ط. دار الغرب الإسلامي)، 2 / 499.
(13) تاريخ دمشق لابن عساكر: 71/ 170.
(14) طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، (ط. دار الكتب العلمية)، ص 307.
(15) سير أعلام النبلاء: 14/ 131-133.
(16) سير أعلام النبلاء: 14/ 125.
(17) سير أعلام النبلاء: 14/ 133.
(18) البداية والنهاية، للإمام ابن كثير، (ط. دار إحياء التراث العربي)، 14 / 793.
(19) سير أعلام النبلاء 11/ 82.
(20) سير أعلام النبلاء 14/ 133، والبداية والنهاية 11/ 141.
(21) شروط الأئمة الستة، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي، (ط. دار المأمون للتراث)، ص 18. تذكرة الحفاظ للذهبي، (ط. دار الكتب العلمية)، 2 / 195.
(22) النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ط. دار الراية)، 1 / 483.
(23) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد شاكر، (ط. دار الكتب العلمية)، 1 / 31.
(24) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: عائشة عتر، (ط. دار الفكر)، 1 / 37.
(25) شرح ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة)، لزين الدين العيني، (ط. دار الكتب العلمية)، 1 / 83.
(26) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 76/1
(27) شروط الأئمة الستة، ص 12.
(28) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين السخاوي، (ط. دار ابن حزم)، 1 / 151، وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص 552، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، (ط. دار ابن كثير)، 7 / 275.
(29) الجواهر والدرر، 1 / 154، والدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي، (ط. دار الكتب العلمية)، 1 / 64.
(30) "الجواهر والدرر" 1/ 123 - 124.
(31) انظر: "الجواهر والدرر" 1/ 155 - 192.
(32) انظر: المصدر السابق 1/ 200 - 245.
(33) انظر: المصدر السابق 1/ 242 - 243.
(34) انظر: المصدر السابق 1/ 126 - 127، 137.
(35) انظر: المصدر السابق 1/ 128.
(36) انظر: المصدر السابق 1/ 129.
(37) انظر: المصدر السابق 1/ 137 - 138.
(38) "الجواهر والدرر" 3/ 1179.
(39) "الجواهر والدرر" 3/ 1573.
(40) انظر: المصدر السابق 3/ 1146.
(41) انظر: المصدر السابق 3/ 1149.
(42) انظر: المصدر السابق 3/ 1121 - 1122.
(43) انظر: المصدر السابق 3/ 1125.
(44) انظر: المصدر السابق 3/ 1567.

(45) انظر: المصدر السابق 1/ 124، 145.
(46) انظر: المصدر السابق 2/ 665 - 695.
(47) الحافظ ابن حجر العسقلاني، للدكتور عبد الستار الشيخ، (ط. دار القلم)، ص 367 - 489.
(48) انظر لوفاته: "الجواهر والدرر" 3/ 1185 - 1197، و"طبقات الحفاظ" ص 553، و"الدليل الشافي" 1/ 64.
(49) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ط. دار مصطفى البابي الحلبي)، 1 / 23 - 24.
(50) التقريب: 1/ 23 - 24
(51) المصدر السابق 1/ 23 - 24.
(52) المصدر السابق 1/ 23 - 24.
(53) المصدر السابق 1/ 23 - 24
(54) المصدر السابق 1/ 23 - 24.
(55) تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (ط. دار الرشد)، 1 / 193.
(56) "تهذيب الكمال للمزي" 8/ 249.
(57) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين الذهبي، (ط. دار الكتب العلمية)، 1 / 653، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، (ط. دار القبلة)، 1 / 372.
(58) "تهذيب التهذيب" (ط. الرسالة، 1/ 542.
(59) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لبدر الدين العيني، (ط. دار الكتب العلمية)، 1 / 279.
(60) الثقات، للإمام ابن حبان، (ط. دائرة المعارف العثمانية)، 4 / 214.
(61) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، (ط. دار الفاروق الحديثة)، 4 / 189.
(62) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، (ط. دائرة المعارف العثمانية)، 3 / 226.
(63) الجرح والتعديل، للإمام ابن أبي حاتم الرازي، (ط. دار إحياء التراث العربي)، 3 / 451.
(64) معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، للإمام أبي سليمان الخطابي، (ط. المطبعة العلمية)، 4 / 23.
(65) شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السنن، لملا علي القاري، (ط. دار الفكر)، 8 / 2481.
(66) الخلافيات، للإمام البيهقي، تحقيق: مجدي السيد نصار، (ط. دار الكتب العلمية)، 7 / 14.
(67) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام ابن عبد البر، تحقيق: بشار عواد معروف، (ط. مؤسسة الفرقان)، 11 / 187.
(68) الاستذكار، للإمام ابن عبد البر، (ط. دار الكتب العلمية)، 8 / 54.
(69) شرح السنة، للإمام البغوي، (ط. المكتب الإسلامي)، 15 / 188، وينظر: تهذيب التهذيب، 1 / 542.
(70) سنن الدارقطني، للإمام الدارقطني، (ط. مؤسسة الرسالة)، 4 / 226.
(71) ميزان الاعتدال، 1 / 653، وتهذيب التهذيب، 1 / 542.
(72) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي، (ط. دار أضواء السلف)، 4 / 497.
(73) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 372/1
(74) "ميزان الاعتدال" 1/ 653 و"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" 1/ 372.

(75) تقريب التهذيب 341/1
(76) "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" 17/ 142.
(77) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للحافظ الخزرجي، (ط. مكتبة دار البشائر الإسلامية)، ص 228.
(78) "تهذيب التهذيب" 3/ 349.
(79) "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" ص 228.
(80) الثقات لابن حبان، وينظر: تهذيب التهذيب 3/ 349.
(81) تهذيب الكمال 17/ 142، وتهذيب التهذيب 3/ 349.
(82) "تهذيب التهذيب" 3 / 349
(83) علل الدارقطني، للإمام الدارقطني، (ط. دار المعرفة)، 9 / 158.
(84) تقييد المهمل وتمييز المشكل، للإمام أبي علي الحسين بن محمد الجياني، (ط. دار الكتب العلمية)، 1 / 33.
(85) الجمع بين الصحيحين، للحافظ ابن طاهر المقدسي، (ط. دار ابن حزم)، 3 / 322.
(86) "تهذيب الكمال" 17 / 142
(87) "الكاشف" 1 / 629
(88) "تهذيب التهذيب" 3 / 349
(89) لم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزديّ غير مرضيّ. تهذيب التهذيب - ط الهندية 36/1
(90) "تقريب التهذيب" ص 341
(91) "تهذيب التهذيب" 662/7
(92) "الثقات" 97/5
(93) "التاريخ الكبير" 287/5
(94) "الجرح والتعديل" 237/5
(95) المتفق والمفترق، للإمام الخطيب البغدادي، (ط. دار القلم)، 3 / 1485.
(96) وقد روى عنه عدد من الأعلام؛ منصور بن المعتمر، وحماد بن أبي سليمان، وأبو إسحاق السبيعي (الهمداني)، وأبو شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي. ينظر: التاريخ الكبير، 5 / 287، والجرح والتعديل، 5 / 237، والثقات، 5 / 97، والمتفق والمفترق، 3 / 1485، وتهذيب الكمال، 17 / 143، وتذهيب تهذيب الكمال، للذهبي، (ط. دار الكتب العلمية)، 5 / 418.
(97) تقريب التهذيب ص 542.
(98) تهذيب التهذيب لابن حجر 15 / 257.
(99) الثقات لابن حبان 5 / 415.
(100) تهذيب التهذيب لابن حجر 15 / 257.
(101) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 11 / 318، وتهذيب التهذيب 15 / 257.
(102) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 11 / 318.
(103) التاريخ الكبير للبخاري 7 / 324.
(104) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8 / 219.
(105) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله 2 / 511.
(106) قد روى عنه عدد من الأعلام: يحيى بن سعيد الأنصاري وسعيد بن سلمة المخزومي، وصفوان بن سليم وعبد الله بن سعيد المخزومي والحارث بن يزيد وعبد الله بن أبي صالح وأبو مرزوق التجيبي وموسى بن الأشعث البلوي ويزيد بن محمد القرشي. التاريخ الكبير للبخاري، 7 /

324، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 8 / 219، والثقات لابن حبان، 5 / 415، وتهذيب الكمال للمزي، 28 / 352.
(107) تقريب التهذيب ص 327.
(108) تهذيب التهذيب لابن حجر 3 / 347.
(109) الثقات لابن حبان 5 / 74.
(110) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5 / 336.
(111) التاريخ الكبير للبخاري 5 / 451.
(112) فلم يرو عنه سوى عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة فقط. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 5 / 336، والكمال في أسماء الرجال، للحافظ عبد الغني المقدسي، (ط. دار المأمون للتراث)، 6 / 329، وتهذيب التهذيب، 3 / 347.
(113) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 3 / 258.
(114) تقريب التهذيب 283/1
(115) تهذيب التهذيب لابن حجر 6 / 251.
(116) تهذيب الكمال للمزي 13 / 446.
(117) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للإمام الباجي، (ط. دار اللواء)، 2 / 655، وينظر: تهذيب الكمال للمزي، 13 / 446.
(118) تقريب التهذيب ص 153.
(119) تهذيب التهذيب 2 / 347.
(120) الثقات لابن حبان 5 / 31.
(121) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 7 / 385.
(122) التاريخ الكبير للبخاري، 5 / 151، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 5 / 66.
(123) التاريخ الكبير للبخاري، 5 / 151، والثقات لابن حبان، 5 / 31، وتهذيب الكمال للمزي، 15 / 43.
(124) تقريب التهذيب ص 215.
(125) تهذيب التهذيب لابن حجر 4 / 469.
(126) تهذيب الكمال للمزي 9 / 349.
(127) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 5 / 59.
(128) المصدر السابق.
(129) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي، (ط. دار الكتب العلمية)، ص 156.
(130) التاريخ الكبير للبخاري 3 / 445، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 3 / 656.
(131) وقد روى عن جرهد الأسلمي رضي الله عنه، ويقال عن أبيه عن جرهد حديث: "الفخذ عورة". وممن روى عنه: سالم أبو النضر، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان. تهذيب الكمال للمزي 9 / 349.
(132) تقريب التهذيب ص 286.
(133) تهذيب التهذيب لابن حجر 2 / 261
(134) الكاشف للذهبي 1 / 457.
(135) الثقات للعجلي 1 / 243، والثقات لابن حبان 5 / 238.
(136) فقد روى عنه: عامر الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي. تهذيب التهذيب لابن حجر 2 / 261.
(137) تقريب التهذيب ص 349.

(138) تهذيب التهذيب لابن حجر 7 / 835.
(139) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، (ط. دار الوفاء)، 1 / 228، والثقات لابن حبان، 7 / 64.
(140) تهذيب الكمال للمزي 17 / 379.
(141) التاريخ الكبير للبخاري 6 / 455، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5 / 286.
(142) وقد روى عن: أبيه مالك بن مالك بن جعشم، وعمه سراقة بن مالك بن جعشم. وممن روى عنه: الإمام الزهري.تهذيب الكمال للمزي 17 / 379.
(143) تقريب التهذيب ص 326.
(144) تهذيب التهذيب لابن حجر 6 / 68.
(145) تهذيب الكمال للمزي 16 / 221.
(146) الطبقات الكبرى، للإمام ابن سعد، (ط. دار الكتب العلمية)، 5 / 347، والكاشف للذهبي، 1 / 653.
(147) فقد روى عن: جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. وممن روى عنه: هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص. تهذيب الكمال للمزي 16 / 221.
(148) تقريب التهذيب ص 388.
(149) تهذيب التهذيب لابن حجر 9 / 23.
(150) الثقات لابن حبان 5 / 275.
(151) تهذيب الكمال للمزي 19 / 532.
(152) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 9 / 256.
(153) التاريخ الكبير للبخاري 7 / 44، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7 / 3.
(154) تقريب التهذيب ص 354.
(155) تهذيب التهذيب لابن حجر 6 / 759.
(156) تهذيب الكمال للمزي 14 / 557.
(157) الثقات لابن حبان 5 / 32.
(158) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 7 / 374.
(159) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5 / 65.
(160) تقريب التهذيب ص 355.
(161) تهذيب التهذيب لابن حجر 7 / 837، وتهذيب الكمال للمزي 17 / 393.
(162) التاريخ الكبير للبخاري 5 / 299، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5 / 285.
(163) تهذيب التهذيب لابن حجر 7 / 837.
(164) تقريب التهذيب ص 236.
(165) تهذيب التهذيب - ط دبي 38/5
(166) الثقات لابن حبان 6 / 364.
(167) إكمال تهذيب الكمال للمغلطاي 5 / 355.
(168) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ص 117.
(169) التاريخ الكبير للبخاري 3 / 478، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 4 / 29.
(170) قد روى عن: المغيرة بن أبي بردة رضي الله عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث ماء البحر. وممن روى عنه: صفوان بن سليم، والجلاح أبو كثير. تهذيب الكمال للمزي 15 / 485، تذهيب تهذيب الكمال للذهبي 4 / 9.

(171) تقريب التهذيب ص 235.
(172) تهذيب التهذيب لابن حجر 4 / 837.
(173) الكاشف للذهبي 1 / 435.
(174) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 4 / 19.
(175) وقد روى عن: سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق بن همام، ويزيد بن هارون، وأبي أسامة، وأبي ضمرة أنس بن عياض. وممن روى عنه: الإمام النسائي، والحسن بن سفيان، وعمرو بن منصور النسائي، وعبيد الله بن واصل البيكندي. تهذيب التهذيب لابن حجر 4 / 837.
(176) تقريب التهذيب ص 153.
(177) تهذيب التهذيب لابن حجر 1 / 678، وتهذيب الكمال للمزي 2 / 496.
(178) مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ، للإمام النسائي، (ط. مكتبة دار الوعي)، ص 83.
(179) وقد روى عن عدد من الأعلام؛ فممن روى عنهم: عفان بن مسلم، ومعاوية بن عمرو الأزدي. وممن روى عنه: الإمام النسائي. تهذيب الكمال للمزي 2 / 496.
(180) تقريب التهذيب ص 218.
(181) تهذيب التهذيب لابن حجر 14 / 691، وتهذيب الكمال للمزي 5 / 158.
(182) الكاشف للذهبي 2 / 381.
(183) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ط. دار الكتب العلمية)، 6 / 515.
(184) المصدر السابق 6 / 515.
(185) تهذيب الكمال للمزي 5 / 158.
(186) المصدر السابق 5 / 158.